محضر اجتماع لجنة الحقوق والحريات

عدد 11

تاريخ الاجتماع: الأربعاء 20 ماي 2026

جدول الأعمال:

- جلسة لمواصلة النظر في مقترحات القوانين المتعلّقة بتنظيم الجمعيات وبحماية المعطيات الشخصية وبتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الجنسية ولضبط برنامج عملها للفترة القادمة.

- **الحضور:**
  - الحاضرون: (05) المعتذرون (0) الغائبون (04)

❖ افتتاح الجلسة : 10.55

❖ رفع الجلسة : 12.45

❖ أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الحقوق والحريات جلسة يوم الأربعاء 20 ماي 2026 خصّصتها لمواصلة النظر في مقترحات القوانين المتعلّقة بتنظيم الجمعيات وبحماية المعطيات الشخصية وبتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الجنسية ولضبط برنامج عملها للفترة القادمة .

وفي بداية الجلسة، أكّد رئيس اللجنة على ضرورة تشريك المجتمع المدني في دراسة مقترحات القوانين المعروضة عليها وذكّر بأنّ لجنة الحقوق والحريات لا يمكن أن تتحوّل إلى فضاء شكلي معزول عن النقاش العمومي، ولا يمكن لها أن تواصل العمل في ظل التعطيل المتواصل لطلبات الاستماع وعدم إرسال عدد من الدعوات رغم القرارات الصادرة عنها، سواء فيما يتعلق بالجهات الحكومية أو الخبراء أو مكونات المجتمع المدني .

وتداول النواب بخصوص أهمية إعادة إحالة مشروع القانون الأساسي المتعلّق بهيئة الاتصال السمعي البصري على أنظار لجنة الحقوق والحريات عوضا عن لجنة التشريع العام، اعتباراً لضرورة احترام قواعد الاختصاص داخل المؤسسة التشريعية. كما تم التداول في إمكانية التوجّه القضائي الإداري دفاعاً عن صلاحيات اللجنة واحترام الإجراءات القانونية والمؤسساتية .

وفيما يتعلق بمقترح القانون الأساسي المتعلق بتنظيم الجمعيات، أشاروا إلى مدى التقدم في دراسة الصيغة المعدلة المقدمة من جهة المبادرة، حيث تمت مراسلة عدد من الأطراف لإبداء الرأي كتابيّا فيها، ولم تتلقى اللجنة سوى رد محكمة المحاسبات. وشملت الجهات التي تمت مراسلتها البنك المركزي التونسي، ولجنة التحاليل المالية، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والمجلس البنكي والمالي، وهيئة الخبراء المحاسبين، إضافة إلى خبير في القانون الدستوري .وأكّدوا أنّ اللجنة تمسكت بعقد جلسات استماع إلى كل من وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية ومصالح الإدارة العامة للجمعيات برئاسة الحكومة، دون تلقي ردود إلى حد تاريخ الجلسة. وتم التطرق كذلك إلى عدم توجيه الدعوات إلى عدد من الجمعيات والمنظمات التي طلبت اللجنة الاستماع إليها، وهي الاتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنياً، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وقررت اللجنة توجيه دعوة إلى الاتحاد الوطني للمرأة التونسية للاستماع إلى رأيه بخصوص مقترح القانون المتعلق بالجمعيات، كما قررت دعوة جمعية منتدى شوقي قداس للحقوق الرقمية لحضور جلسة استماع .

وبخصوص مقترح القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، ذكّر رئيس اللجنة بجلسات الاستماع المنعقدة سابقاً مع جهة المبادرة ووزارة الصحة وممثل عن هيئة حماية المعطيات الشخصية ومستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة، كما تم

استعراض قائمة الأطراف المزمع الاستماع إليها والتي تمت مراسلتها، مع الدعوة إلى توسيع الاستماع إلى بعض الخبراء والجمعيات ذات العلاقة، وقررت اللجنة الاستماع إلى كل من وزيرة العدل ووزير الداخلية ووزير تكنولوجيات الاتصال .

أما فيما يتعلق بمقترح القانون المتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الجنسية، فقد ذكّر رئيس اللجنة بجلسة الاستماع التي تم عقدها مع جهة المبادرة، واقترح الأعضاء مواصلة الاستماع في شأنه.

وفي الجانب الرقابي، أكّد النواب أهمية الدور الرقابي للجنة وتداولوا حول ضبط رزنامة جلسات تتعلق بواقع القطاع السمعي البصري، والمرفق القضائي، ومنظومة العدالة في تونس، وحقوق الأجيال القادمة، مع تحديد الجهات والأطراف المزمع الاستماع إليها.

- وقررت اللجنة عقد جلسة يوم 1 جوان 2026 حول واقع القطاع السمعي البصري وعلوم الأخبار والإعلام في تونس، بحضور ممثلين عن نقابة الصحفيين، ومجلس الصحافة، وجامعيين من معهد الصحافة، وممثلين عن الإعلام العمومي والخاص والجمعياتي، انطلاقاً من اعتبار الإعلام أحد الفضاءات الأساسية لتداول قضايا الشأن العام وضمان التعددية وحرية التعبير والحق في النفاذ إلى المعلومة .
- كما قررت عقد جلسة يوم 4 جوان 2026 حول واقع مرفق العدالة ومنظومة القضاء والمؤسسات السجنية، بحضور الهيئة الوطنية للمحامين ووزارة العدل وممثّلين عن كليّة العلوم القانونيّة والسياسية والاجتماعية بتونس، وذلك على خلفية التوترات والتحركات التي تشهدها الساحة القضائية وما تطرحه من مسائل تتعلق باستقلال القضاء وحق الدفاع وظروف التقاضي واحترام ضمانات المحاكمة العادلة ودولة القانون.

وأكّد أعضاء اللجنة في ختام الجلسة تمسكهم بمواصلة الاضطلاع بالدور التشريعي والرقابي للجنة كاملاً، ورفض تحويل اللجان البرلمانية إلى هياكل شكلية تُفرغ من دورها الحقيقي أو التضييق على النقاش الحر والتعددي داخل المؤسسة البرلمانية، مع التشديد على أن ما يجري داخل قطاع الإعلام ومرفق العدالة يمس بصورة مباشرة الحقوق والحريات والتوازن داخل الدولة.

رئيس اللجنة	**مقرّرة اللجنة**
ثابت العابد	**هالة جاب الله**